

النهوض بالاقتصاد أولوية المغرب بعد تجاوز كورونا

توقعات متفائلة بتحقيق قفزة في مجالات الزراعة والتصنيع

ينظر خبراء بإيجابية إلى الوضع العام في المغرب ويتوقعون أفقا اقتصاديا مشرقا للبلاد خلال السنوات القادمة، مستدئين في ذلك إلى عدة مؤشرات في مقدمتها النجاح في السيطرة على فيروس كورونا ما سيسمح باستئناف الاستثمارات سريعا.

الرباط - لفت تحسن الأوضاع السريع في المغرب انتباه الخبراء الذين يتوقعون أن ينعكس النجاح في محاصرة انتشار فيروس كورونا إيجابا على الوضع الاقتصادي، حيث منحت منظمة "كابيتال إيكونوميكس" التي تتخذ من لندن مقرا لها، درجة أفضل من النجاح التي تأتي مع التأكيد المتفائل على أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بنسبة 9 في المئة هذا العام وبنسبة 3.8 إلى 4 في المئة في 2022 - 2023.

واستندت المنظمة في تقييمها الإيجابي إلى عدد من العوامل بما في ذلك تعامل الدولة مع أزمة كوفيد، والنمو في القطاع الزراعي وقطاع السيارات الضعيف ولكن لا يزال يتمتع بصحة جيدة.

عزیز أخنوش
الشخص المناسب
لتنفيذ خطط تقوية
الاقتصاد المغربي

وتحسن وضع الوباء في البلاد بعد ارتفاع حاد في منتصف أغسطس شهد وصول الحالات المنتشرة إلى ما يقرب من 82 ألف حالة في التاسع عشر من أغسطس كما بلغت الوفيات 127.

وبحلول الأحد، انخفضت هذه الأرقام إلى 33500 و58 على التوالي، في عدد سكان يبلغ 37.4 مليون نسمة.

وسجل المغرب خلال فترة الوباء ما مجموعه 905 ألف حالة إصابة و13500 حالة وفاة. ولوضع هذه الأرقام في إطار مقارنة، سجلت المملكة المتحدة التي يبلغ عدد سكانها 68 مليون نسمة ما مجموعه 7.23 مليون حالة و134000 حالة وفاة. واستجابت الحكومة للوباء بشكل أقوى من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى (باستثناء دول الخليج)

استمرار العنف في دارفور ينغص علاقة السودان بالمجتمع الدولي

الخرطوم - ظهرت بوادر توتر جديدة بين السودان والمجتمع الدولي على خلفية الأوضاع الأمنية المتردية في إقليم دارفور بعد فترة من الهدوء الحذر عقب اندلاع الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير، ولم ينجح السلام الذي وقعته السلطة الانتقالية مع الجبهة الثورية ومكوناتها السياسية والعسكرية في ترميم العلاقة مع المنظمات الدولية التي عملت على إنهاء الصراع المشتعل في الإقليم.

وأعلن مجلس الدفاع والأمن السوداني تحفظه على تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى مجلس الأمن الدولي مؤخرا دعا فيه إلى استمرار العقوبات الأممية على السودان.



انسحاب اليوناميد شجع على العنف



القادم أفضل

للبنك المغربي للتجارة الخارجية عثمان بنجلون، ورجل الأعمال أسن الصفريني، ويرجح أن يكون أخنوش رئيس الوزراء المغربي مع تعيين العاهل المغربي له رئيسا للحكومة وطلب منه تشكيل حكومة بعد أن حصل حزبه التجمع الوطني للأحرار على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات في الثامن من سبتمبر. وقد يكون رجل الأعمال الخري من نوع القادة الذين يفضلهم الملك محمد السادس وهو يمضي قدما في خطته لتقوية الاقتصاد باستخدام قطاعات السياحة والزراعة والسيارات باعتبارها لبنات أساسية.

وتتابع الحكومة التزامها بتوسيع القاعدة الضريبية، بينما تطارد المحتالين والمتهربين من ضرائب الشركات. ووفقا لتقرير منظمة أوكسفام الذي نشر في 2019 بعنوان "مغرب متساو، جباية عادلة"، تخسر الحكومة 2.5 مليار دولار من الضرائب سنويا بسبب تهرب للشركات متعددة الجنسيات ضريبيا. وأشار التقرير إلى أنه "في 2018، كان لدى أغنى ثلاثة مليارديرات مغاربة وحدهم ثروة تقدر بنحو 4.5 مليار دولار". وافترض موقع موروكو وورلد نيوز أن الثلاثة هم وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش، والرئيس التنفيذي

أوروبا في يومين والذي يعني أن هدف الوصول إلى 160 ألف وظيفة، من 150 ألفا حاليا، ومليون سيارة سنويا بحلول سنة 2025 أصبح قريبا. وتدفع إلى الحد من التفاؤل بعض العلامات الدالة على أن السياسة المالية ستشهد مصاعب جزئية للمساعدة في إدارة عجز الميزانية الذي قفز إلى 7.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم لم تشهده البلاد منذ أواخر الثمانينات. وجاء جزء كبير من العجز نتيجة مباشرة لقرار الملك محمد السادس ضخ 1.6 مليار دولار في الاقتصاد لتخفيف تأثير فيروس كورونا.

الجوية والمفوضية العليا للتخطيط المشاريع التي سترتفع القيمة المضافة الزراعية فيها بنسبة 19.1 في المئة هذا العام. وهذا من شأنه أن يضيف حوالي 2.2 في المئة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي.

وُدعت الصناعة من خلال استراتيجيات حكومية مبتكرة تشمل الحوافز المالية، والتركيز على التدريب المحلي والتطوير المهني وهو ما أعطى دفعة كبيرة في سوق السيارات الكهربائية. هذا بالإضافة إلى قرب المملكة من أوروبا حيث يمكنها توصيل السيارات إلى إسبانيا في يوم واحد وإلى بقية

وقدم الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش تقريرا لمجلس الأمن الدولي انتقد الأوضاع في إقليم دارفور غربي السودان، وحث على استمرار فريق الخبراء الدوليين الذي تشكل بموجب القرار الأممي الصادر في عام 2005، ويقضي أيضا بفرض عقوبات أممية على السودان تتمثل في حظر بيع الأسلحة للبلاد وتجميد أصول الأشخاص المرتبطين بالصراع الدامي.

ويعبر الموقف الأممي وما تلاه من ردة فعل سودانية عن وجود فجوة بين رؤية السلطة الانتقالية بشأن أحداث دارفور على تهيئة الأوضاع في دارفور عبر اتفاق جوبا ودمج الحركات المسلحة في هياكل السلطة والانتقال إلى الحكم الإقليمي وتعيين حاكم لدارفور، وترفض السلطة الانتقالية التعامل وفقا لهذا المنطلق، وترى أن النظام السابق هو من حرص على إشعال الأوضاع لخدمة مصالحه، وأن التطورات السياسية الموجودة في السابق لم تعد كما هي، وبدت أنها غير قادرة على إقناع المجتمع الدولي بهذا الخطاب لأن هناك أطرافا أمنية في السلطة منوطرة في الصراع.

وتوالت التقارير المحذرة من اشتعال الأوضاع في دارفور، إذ طلب الأمين العام للأمم المتحدة الأسبوع الماضي مساعدة مجلس الأمن في مواجهة تهديدات ضد المدنيين في دارفور، لافتا إلى أن سحب مهمة حفظ السلام (يوناميد) بداية العام الجاري وإنشاء البعثة الأممية المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس) جاء مصحوبا بعنف طائفي متكرر.

وتقول المعلومات إن أكثر من 26 ألف شخص نزحوا من 38 قرية بولاية شمال دارفور تحت وقع هجمات تشنها ميليشيات مسلحة منذ أغسطس الماضي وصاحبته انتهاكات جسيمة في وحدة تارني الإدارية جنوب شرق محلية طويلة بشمال دارفور.

الحركات المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية ستوظف المواقف الأممية للضغط على الخرطوم لتنفيذ بنود الاتفاق

وأدت الاشتباكات القبلية التي اندلعت بين قبيلتي البني هلبة والمشرقة ووقعت يومي الجمعة والسبت الماضيين بمنطقة وجفي في محلية مكجر بولاية وسط دارفور إلى مقتل 15 شخصا والعشرات من الجرحى والمفقودين. وأوضح عضو هيئة محامي دارفور نصر الدين يوسف أن العقوبات الأممية من المتوقع أن تستمر طالما ظلت تقاطعات ومصالح النظام السابق مسيطرة على الأوضاع في دارفور، وإن هؤلاء يؤثرون سلبا على استقرار الأوضاع الأمنية، بل إن الكثير من الأحداث التي وقعت أعادت إلى الأذهان أوضاع الإقليم قبل سقوط البشير.

وتركت المواطنين كغريسة لمؤامرات قوى سياسية وحركات مسلحة تتصارع على السلطة. وعلى السودان القبول بما تذهب إليه الأمم المتحدة باعتباره جزءا من المنظومة وعليه الالتزام بمواثيقها وقوانينها وأن مواقفها التي بناها على أساس القرارات الأخيرة في غير محلها، لأنه ما زال في مرحلة تثبيت دعائم افتتاحه على قوى إقليمية عديدة.

وتعتبر دوائر أمنية أن حظر بيع السلاح للسودان يقوض قدرته في التعامل مع التهديدات المتصاعدة التي يواجهها جراء انفلات الأوضاع في دارفور، وهناك مرحلة جديدة تمر بها البلاد بحاجة إلى دعم لوجستي أمني ودولي لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتدريب عناصرها على التعامل مع التحديات التي تجابهها في مناطق الهامش.

وتتعامل هذه الدوائر مع توجهات الأمم المتحدة على أنها ضغوط تمارسها عليها لتحقيق شروط السلام، في حين أن البعثة الأممية المنوط بها دعم الانتقال الديمقراطي لم تقم بواجباتها التي تدعم السلطة الانتقالية ما يؤثر سلبا على قدرة الأخيرة على تشكيل القوة المشتركة التي تشكل أولى خطوات الترتيبات الأمنية. وكان من المقرر أن تبدأ مهام القوات المشكلة من الجيش وحركات مسلحة فعليا الآن، غير أن الجبهة الثورية أشارت إلى تأجيل تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية إلى السادس والعشرين من سبتمبر الجاري، واتهمت الحكومة الانتقالية بالمماطلة في تنفيذ البروتوكول. ونهب متابعون للتأكيد على أن الحركات المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية ستوظف المواقف الأممية للضغط على الخرطوم لتنفيذ بنود الاتفاق، لأنها المتضرر الأول من جمود تنفيذها ومتهمة بالتواطؤ مع أطراف حكومية بحثا عن السلطة، وستجد الحركات غير الموقعة على السلام الفرصة سانحة لتفريغ رؤاها بشأن أي تفاهات مستقبلي مع السلطة الحاكمة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن خروج "اليوناميد" كشف حالة الهشاشة الأمنية في الإقليم، على الرغم من أن أدوار البعثة الأممية كانت قاصرة ولم تكن لديها القدرة على التعامل بفاعلية مع الاشتباكات المتتالية إلا أنها تركت فراغا لم تتمكن السلطة الانتقالية حتى الآن من سدده، ما جعل هناك إدراكا دوليا بأن ثمة تخبرة يجب التعامل معها لتحسين استقرار الأوضاع والوصول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي.

ويرى مراقبون أن الأمم المتحدة تنظر إلى الحكومة على أنها تعاملت مع السلام بصورة سطحية ولم تخاطب جذور الأزمات التي نص عليها اتفاق جوبا ولم تتخذ إجراءات من شأنها ضبط الأوضاع الأمنية على مستوى تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية أو عبر محاسبة المتورطين في جرائم عديدة بالإقليم.